مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: واقع التنمية المستدامة وسبل معالجة ظاهرة الفساد في العراق بعد العام 2003
اسم الكاتب: م.د. جاسم محمد دايش
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7351
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 20:00 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

واقع التنمية المستدامة وسبل معالجة ظاهرة الفساد في العراق بعد العام ٢٠٠٣

المدرس الدكتور

جاسم محمد دايش(•)

Aljewel_80@yahoo.com

تاريخ الاستلام : ٢٠٢٣/٣/٧ تاريخ القبول : ٢٠٢٣/٤/٩ تاريخ النشر : ٢٠٢٣/٧/٣٠

الملخص

تُعد ألتنمية المستدامة بأبعادها المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية حاجة ضرورية لتصحيح الاختلالات التي تعرقل النهوض بواقع بالبلد , وتحقيق متطلبات المجتمع المختلفة , ويمكن ذلك من خلال معرفة التحديات التي تواجهه كالفساد بكل انواعه والذي يُعد ظاهرة منتشرة داخل مؤسسات الدولة , إذ تهدف التنمية المستدامة لمعالجة ظاهرة الفساد في العراق بعد العام ٢٠٠٣ على مختلف الصعد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحتى الاخلاقية. ويتركز البحث على تحديد مفاهيم التنمية المستدامة وظاهرة الفساد في العراق , فضلاً عن التطرق الى سبل معالجة ظاهرة الفساد , وتوصل البحث الى استنتاجات وتوصيات تؤكد على ان تحقيق التنمية المستدامة في العراق لن تتم إلا إذا توافرت هنالك إرادة سياسية واضحة تتبنى سياسات عامة تنموية مستدامة هادفة يمكن من خلالها معالجة ظاهرة الفساد في مفاصل الدولة العراقية .

الكلمات المفتاحية : التنمية المستدامة , الفساد , جدلية التنمية والفساد , معالجة الفساد .

The reality of sustainable development and ways to address the phenomenon of corruption in Iraq after 2003

PhD. Jasem Mohammed Dayish

Abstract :

Sustainable development in its various social, economic, political and cultural dimensions is a necessary need to correct the imbalances that impede the advancement of the reality of the country, and the fulfillment of the various requirements of society. In Iraq after 2003 at the various social, political, economic and even moral levels. The research focuses on defining the concepts of sustainable development and the phenomenon of corruption in Iraq, as well as addressing ways to address the phenomenon of corruption. Through which to address the phenomenon of corruption in the joints of the Iraqi state .

Keywords: sustainable development, corruption, the dialectic of development and corruption, dealing with corruption.

المقدمة

تُعد التنمية المستدامة مفهوماً شاملاً له جوانب عديدة منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية , إذ تُمكن التنمية المستدامة المجتمع من تحقيق متطلباته المختلفة ومواجهة التحديات التي تعيقه كافة . إذ تأتى أهمية التنمية المستدامة من كونها تتيح الفرصة لجميع أفراد المجتمع بأن يتعلموا ويتدربوا على كيفية مواجهة ظاهرة الفساد ومعالجتها بكل أشكاله داخل المجتمع ومؤسسات الدولة .

لقد أدركت الحكومات العراقية المتعاقبة بعد العام ٢٠٠٣ إنَّ تحقيق التنمية المستدامة تواجه مجموعة من التحديات وكان من أبرزها هو تحدي ظاهرة الفساد بكل أشكاله , إذ كان هدف كلّ الحكومات العراقية أنّ تلعب دوراً مساهماً مع المجتمع من خلال الكوادر المؤهلة التي تعي مفاهيم التنمية المستدامة كمؤسسات المجتمع المدني والنقابات والمنظمات ضمن برامج واضحة ومحددة يكون كل منها مدعم ومكمل للأخر, كما يقع على عاتق الجهاز الحكومي العناية بالوضع الداخلي للتنمية بإنّ يكون منسجم مع التوجيهات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال المشاركة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تحقق هذه الغاية وعكس هذا التوجه على الوضع المحلي من خلال وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يضعها ويطبقها على مستوى كافة اجهزة الدولة ومؤسساتها ابتداءاً من الموظف وانتهاءً بالمؤسسة التي يعمل بها لتعالج وتكافح بذلك التحدي الابرز ألا وهو الفساد والعمل على استمرارية واستدامة العلاقات الإيجابية بين المجتمع والنظام الحاكم حتى لا يتم الجور على حقوق الأجيال القادمة في العيش بحياة كريمة .

١- أهمية البحث .

يُنظر اليوم الى التنمية المستدامة بإنَّ لها دور كبير في معالجة كافة التحديات التي تحيط بالمجتمع العراقي بعد العام ٢٠٠٣ , ومن هذه التحديات هي ظاهرة الفساد بكل أشكاله , بحسبان إنَّ التنمية المستدامة هي اداة لضمان تحقيق وتطور المجتمع العراقي وإستقراره .

٢- هدف البحث .

يهدف البحث الى التعرف على دور التنمية المستدامة في تحقيق واقعاً أقتصادياً وسياسياً واجتماعياً متقدماً من خلال معالجتها لظاهرة الفساد من خلال تسليط الانظار على اسبابه وتداعياته وطرق معالجته بكل أشكاله داخل الواقع الحكومي والمجتمعي العراقي بعد العام ٢٠٠٣ .

٣- مشكلة البحث .

بالرغم من توافر الامكانات المادية والبشرية لتحقيق التنمية المستدامة في العراق بعد العام ٢٠٠٣ إلا إنها أتسمت بالضعف ولم تكن متحققة بالمعنى الحقيقي للتنمية , وهذا نتيجة للأثار السلبية للفساد والمتمثلة بالهدر الواسع للثروات الوطنية وضياع فرص التنمية الحقيقية,مما أفضت بذلك إلى ضعف التنمية المستدامة وعدم قدرتها القضاء على الفساد في العراق بعد العام ٢٠٠٣. ومن خلال ما تقدم تبرز مجموعة من التساؤلات الاتية :

أ- ماهي التنمية المستدامة ؟

ب-ماهو الفساد وانواعه . وماهو اسبابه ونتائجه؟

ت-ماهي علاقة التنمية المستدامة بالفساد ؟

ث-ماهي آليات التنمية المستدامة في معالجة ظاهرة الفساد في العراق ؟

٤- فرضية البحث .

ينطلق البحث من فرضية مفادها إنَّ هناك علاقة سلبية بين الفساد والتنمية المستدامة في العراق , إذ إنَّ الفساد له الاثر الكبير في عرقلة وضعف تحقيق التنمية المستدامة في العراق بعد العام ٢٠٠٣ , مما ينعكس سلباً في كفاءة عملية النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

٥- الاطار المنهجي البحث .

وفقاً لفرضية البحث تم الاعتماد على " المنهج الوصفي " و"منهج التحليل النظمي" ؛ لكونهما منهجين ملائمين في إيضاح دور التنمية المستدامة في معالجة ظاهرة الفساد في العراق بعد العام ٢٠٠٣ .

المبحث الاول

التنمية المستدامة والفساد(إطار نظري)

إنَّ تحديد الاطار النظري لأي بحث علمي يُعد أساساً مهماً لتحديد الاهداف المحددة من اجل الوصول إليها , إذ تتشابك وتختلط أغلب المفاهيم مع بعضها , وعليه وجب الكشف عن دلالات تلك المفاهيم الخاصة بالتنمية المستدامة والفساد , كونها مفاتيح أساسية لفهم مقاصد محاور البحث .

المطلب الاول:- ماهية التنمية المستدامة .

إنَّ للتنمية المستدامة عِدة رؤى واجتهادات كثيرة حاولت أن تضع مفهوماً وتعريفاً شاملاً وجامعاً , إلا إنها لم تستطع بسبب الاختلافات الفكرية والايدلوجية لكل دولة أو لكل مفكر أو منظمة .

أولاً:- مفهوم وتعريف التنمية المستدامة .

تعد التنمية المستدامة مفهوماً شاملاً لها جوانب عديدة اقتصادية, اجتماعية, سياسية, ثقافية, بيئية وأخلاقية , ولم يعد مقبولا القول أن التنمية تتمثل في مجرد زيادة دخل الفرد , إذ أن زيادة الدخل لا تضمن بالضرورة تحسن المستوى الصحي أو المستوى التعليمي أو الثقافي أو الأخلاقي أو المحيط البيئي للأفراد , كما لا تضمن تحقيق مزيد من المشاركة السياسية للأفراد أو مزيد من حرية التعبير عن الرأي أو مزيد من العدالة والأمن , وكل هذه عوامل تمثل خيوط في نسيج التنمية [١] .

فالتنمية تعني في اللغة : النماء , وهي الزيادة والكثرة , والتنمية هي العمل على إحداث التطور والنماء في كل جوانب الحياة [٢] , إذ تُعرف التنمية بإنها : العملية التي تلبي احتياجات الحاضر من دون النيل من قدرة الأجيال القادمة [٣] . فالتنمية عملية واسعة تنهض بها كل مؤسسات الدولة والمجتمع على أن تكون منظمة ومبرمجة ومشتملة على كل البرامج التي تصب بالنتيجة في خدمة المجتمع بشكل يقضي على حدة التفاوت في توزيع الدخل [٤] .

أما الإستدامة تعرف لغوياً بإنها الدوام , والدوام في اللغة العربية مأخوذ من الفعل داوم يداوم [٥] . لذا تُعرفُ الاستدامة بأنّها : " الحفاظُ على نوعيةِ الحياة من خلال التأقلم مع البيئة عن طريق استغلال الموارد الطبيعيّة لأطول مدى زمنيٍّ ممكنٍ يؤدّي إلى المحافظة على استمرار الحياة " [٦] . لذلك تُبنى الاستدامة كمبدأ على أساس تطوير آليات الاستفادة من الموارد البيئية والسياسات الاقتصادية , أملاً في توفير حياة أفضل للأجيال القادمة .

لقد تعددت المفاهيم والتعاريف للتنمية المستدامة , فهناك أكثر من (٦٠) تعريفاً لهذا النوع من التنمية [٧] , وذلك بسبب اختلاف مفهوم التنمية من بلد الى أخر . فقد عَرَّف مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عُقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ مصطلح " التنمية المستدامة" على أنه : " ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث يتحقق توازن الحاجات التنمية والبيئية على نحو متساوٍ لأجيال الحاضر والمستقبل" [٨] . ويمكن تعريف التنمية المستدامة على إنها : التنمية المتجددة والتي تقبل الاستمرارية , ولا تملك مقومات التعارض مع البيئات المختلفة .

ثانياً:- أهداف التنمية المستدامة .

إنَّ أهداف التنمية المستدامة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية تمثل جملة من السياسات العامة التي تسعى كل حكومة الى تطبيقها داخل المجتمع لتحقق التغيير واستدامته بذلك كمياً ونوعياً داخل البيئة المجتمعية , ويمكن عرض اهداف التنمية المستدامة من خلال الاتي :-

١- الاهداف على المستوى الاقتصادي .

تهدف التنمية المستدامة الى أنْ يستخدم المجتمع جميع موارده المتاحة في تحقيق زيادة مطردة في الدخل الوطني [٩] . وكذلك يركز على تغيير وتجديد النمو والزيادة الانتاجية وتلبية الحاجات الاساسية والكفاءة في إستخدام الموارد والطاقة في تحقيق ذلك الهدف [١٠] .

٢- الاهداف على المستوى السياسي .

إنَّ هدف التنمية المستدامة سياسياً تتضمن بناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وترشيد تولي السلطة, من أجل تحقيق قسط من الاستقرار السياسي حاضراً ومستقبلاً [١١] . وكذلك تهدف بصورة رئيسية إلى تنظيم الحياة السياسية ومتابعة أداء الوظائف السياسية في إطار الدولة , وهو هدف يتضمن إيجاد مؤسسات سياسية قادرة على تنظيم المشاركة السياسية, والقدرة على معالجة الازمات والانقسامات والتوترات في المجتمع[١٢] .

٣- الاهداف على المستوى الاجتماعي - الثقافي .

إنَّ عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليمية والثقافية , فضلاً عن عنصر المشاركة , أي إنّ التنمية تكون بالمشاركة , إذ يشارك الناس في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم [١٣] .

٤- الاهداف على المستوى الدولي .

تهدف التنمية المستدامة على المستوى الدولي تحقيق سياسات تنموية اقتصادية مستدامة دولية من خلال الاتفاقيات والآليات الدولية التي تضمن حماية المستهلك من خلال السيطرة على أسعار السوق الدولية وتقنين السياسات المالية والنقدية الدولية لتحسين استدامتها أستهلاكاً وإشباعاً لدى أفراد المجتمعات [١٤].

المطلب الثاني :- ماهية الفساد .

إنَّ تحديد ماهية الفساد يتطلب منا الوقوف على مفهومه وتعريفه ومن ثم التعرف على أسبابه ونتائجه والتي تمهد بذلك للانطلاق في تحليل وتفسير وفهم معنى الفساد بصورة عامة .

أولاً:- مفهوم وتعريف الفساد .

يُفهم الفساد على إنه فعل من الافعال المخالفة للقوانين والتنظيمات والتي تحقق المنافع الشخصية على حساب المصلحة العامة , فهو الخروج عن القوانين والاعراف والقيم الانسانية [١٥] . وإنَّ الفساد في اللغة مضاد البطلان , ويقال فسد الشي , أي إضمحل كما في قوله تعالى : { ظَهَرَ الفسادُ في البَرِّ والبَحْر بما كَسَبتْ أَيْدي النَّاس ليُذيقَهُم بَعضَ الذَّي عَملوا لَعَلهُم يَرجِعون} [١٦] . وتعدّ الرشوة من أكثر المعاني تعبيراً عن مصطلح الفساد , فهو يحدث عادة نتيجة تدهور المبادئ والقيم الأخلاقية , إذ تغيب النزاهة والاستقامة , وتضيع الأمانة, وهي كلها مصطلحات تعبّر عن أعمال فاسدة , وهذا ما يؤدي في النهاية إلى تدمير وتخريب المجتمع [١٧] .

أما تعريف الفساد فليس هناك تعريف محدد للفساد بالمعنى الذي يستخدم فيه هذا المصطلح اليوم مع وجود اتجاهات تتفق على إنَّ الفساد بمعنى: " إساءة إستعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص"[١٨].

وقد وضع البنك الدولي تعريفاً للأنشطة التي تندرج تحت تعريف الفساد على أنه : "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص" , ويشير التعريف إلى آليتين رئيسيتين من آليات الفساد[١٩] :-

أ- آلية دفع "الرشوة" فالعمولة (المباشرة) إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة وفي القطاعيين العام والخاص ولتسهيل عقود الصفقات , وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات الأجنبية .

ب- وضع اليد على (المال العام) والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي وفي قطاع الأعمال العام والخاص .

إنَّ أوجه الفساد متعددة ومختلفة بأختلاف المجتمعات , ويمكن تعريف الفساد بالمعنى الشامل على أنه : (كل عمل يقوم به شخص أو مجموعة أشخاص يرتبطون بمنصب أو وظيفة عامة , ويهدفون من ورائه إلى تحقيق مصالح شخصية أو أهداف ضيقة تضر بالصالح العام) [٢٠] . وبهذا يعرف الفساد من خلال السلوك الصادر عن الاشخاص سواءً كانو داخل المؤسسات الحكومية ام لا من اجل تحقيق المصالح الخاصة , وسواءً كانت مادية ام غير مادية , وذلك من خلال اللجوء الى التعاملات الغير قانونية والغير شرعية .

ثانياً:- أسباب ونتائج الفساد .

إنَّ ظاهرة الفساد عكست العديد من الاختلافات في ذكر موجباتها وأسبابها وعللها بين مختلف الدول التي تعاني من تلك الظاهرة , ويمكن تتبع اسبابها ونتائجها من خلال الآتي :

١- أسباب الفساد .

يحدث الفساد في العديد من القطاعات الحكومية سواءً العامة أو الخاصة وحتى المنظمات غير الحكومية , لذلك تسود أسباب تدفع الى حدوث الفساد داخل تلك القطاعات , ويقسمها بعضهم الى أسباب أجتماعية – ثقافية وأقتصادية وسياسية والادارية – قانونية , ويمكن تتبعها وفقاً للآتي :

أ- **الاسباب الاجتماعية – الثقافية** . إنَّ إختلال القيم الاخلاقية داخل المجتمع من الاسباب الموضوعية المهمة في نشأة ظاهرة الفساد , تلك القيم المتعلقة بالإنسان واخلاقياته ومدى أستجابته للضلوع في أفعال وجرائم الفساد من عدمه . فالقيم الاخلاقية التي تزرع داخل الانسان هي الرادع الذاتي والمعنوي , فإذا ما اختلت هذه القيم أصبح كل شيء لدى الانسان مباحاً بلى رادع [٢١] . كما أن انعدام وضعف المواطنة (الانتماء الوطني) وضعف الإيمان بالقيم الوطنية والابتعاد عن طريق الحق لا بل تشوهه البعض من المواطنين كل ذلك سببه انحسار وضعف دور منظومة الضبط الاجتماعي [٢٢].

ب- **الاسباب الاقتصادية** . إنَّ انخفاض مستوى الدخل لدى شرائح المجتمع المختلفة ومن بينهم شريحة الموظفين في مقدمة الأسباب الاقتصادية للفساد , فانخفاض مستوى الدخل عن الوفاء بالمتطلبات الضرورية للعيش لهم ولإفراد عوائلهم مما يدفع غير المحصنين منهم إلى الانحراف والوقوع في منزلقات الفساد كالرشوة والاختلاس وغيرها [٢٣] .

ج- **الاسباب السياسية** .إنَّ الفساد السياسي ينتج من خلال الطبقة الحاكمة والمتنفذة , والتي تقوم بتوظيف طاقات الدولة ومواردها ووسائل الحكم لمصلحتها من خلال التشريع والقضاء والإعلام والأجهزة الأمنية وشبكة من العلاقات التي تنسجها مع الأخرين المتنفذين أصحاب المصالح [٢٤] .

د- **الاسباب الادارية – القانونية** . إنَّ من أهم الاسباب هو إتباع الموظفين لسلوك مخالف للقوانين , وذلك عن طريق استغلال الموظف العام صلاحياته من خلال موقعه الاداري من خلال قيامه بالأفعال المخالفة للقانون [٢٥] . ويظهر الفساد الاداري والقانوني من خلال الانحراف الاخلاقي

لبعض المسؤولين , فهناك أنحراف عن الاخلاق الفاضلة من قبل بعض من يتولى المسؤولية في حالة اتخاذه قرارات مرتبطة بأستغلال الموارد , ومنها صيغة الرشوة والاختلاس والغش [٢٦] .

٢-نتائج الفساد .

لا تتجلى نتائج الفساد في مستوى واحد بَلّ إنَّ له مضاعفات عديدة تؤثر في كل مفاصل نسيج المجتمع وقيمهم وسلوكياتهم في الحياة . ومن هنا يمكن إستعراض نتائج الفساد وفقاً للآتي :

أ- **على المستوى الاجتماعي – الثقافي** . يشوه الفساد البنى الاجتماعية والنسيج الاجتماعي- الثقافي من خلال الخلل الجسيم الذي يصيب أخلاقيات وقيم المجتمع مما يؤدي إلى شيوع حالة ذهنية لدى الأفراد تبرز الفساد وتجد له من الذرائع ما يبرر استمراره ويساعد على اتساع نطاق مفهومه في الحياة اليومية إلى أن يصل إلى حد الانهيار معظم الضوابط القيمية التي تحمي مسيرة الفرد والمجتمع من الفساد [٢٧] .

ب- **على المستوى الاقتصادي** . من النتائج السلبية للفساد على المستوى الاقتصادي هو الهدر الكبير في الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة , والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة كنتيجة لهدر الايرادات العامة ,وهو ما يؤدي الى ضعف عام في توفير فرص العمل , ويوسع من ظاهرة البطالة والفقر , وكذلك الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية والحصول على المساعدات , كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي [٢٨] .

ج- **على المستوى السياسي** . تنعكس نتائج الفساد السياسي على قمة جهاز الدولة , ألا وهو الافتقار الى العقلانية في أهم القرارات السياسية التي تؤثر في مصير البلد , وذلك نتيجة للتركز الهائل للسلطة على قمّة جهاز الدولة وغياب حكم القانون [٢٩] . ويؤدي الفساد الى تشويه دور الحكومة بما فيها ضياع لهيبة القانون والمؤسسات جميعاً , وسيقود ذلك الى إضعاف وإنهيار صنع السياسة العامة وتنفيذها ومن ثم تحقيق غاياتها المنشودة الا وهي تحقيق التنمية بكل خطواتها البشرية والمستدامة منها .

المبحث الثاني

جدلية التنمية المستدامة والفساد في العراق بعد العام ٢٠٠٣

يقع العراق في مصاف الدول التي تحتاج الى برامج التنمية كإنعكاس لما مر به من مشاكل كثيرة خلال عقود من الزمن , إحداها مشكلة ظاهرة الفساد التي انتشرت في جميع مفاصل الدولة وسببت الكثير من التأخير في بناء تنمية مستدامة للمجتمع والدولة خصوصاً بعد العام ٢٠٠٣ , بالرغم من امتلاكه كل مقومات تحقيق النجاح (الثروة النفطية – الموقع الاستراتيجي- الثروة البشرية) , فهناك الكثير من الدول لاتمتلك ما نمتلك وحققت تقدماً واضحاً في معالجة الفساد داخل مؤسسات الدولة والمجتمع من خلال التنمية المستدامة .

المطلب الاول :- واقع التنمية المستدامة والفساد في العراق بعد العام ٢٠٠٣.

إنَّ الظروف التي مَرت على العراق بعد العام ٢٠٠٣ نتيجة التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي بفعل العامل الخارجي برزت معه العديد من التحديات والمعوقات التي رافقت عملية التغيير والانتقال في العراق , والتي كانت من اهمها بروز ظاهرة الفساد في مختلف مفاصل الدولة, والتي حالت دون تحقيق المنظومة التنموية المستدامة بصورة كبيرة في العراق .

أولاً:- واقع التنمية المستدامة ومؤشراتها في العراق بعد العام ٢٠٠٣.

عملت الحكومات العراقية المتعاقبة بعد العام ٢٠٠٣ بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة على تبني اهداف التنمية المستدامة , وعملت على وضع الاستراتيجيات الوطنية لإدارة التنمية في العراق رغم الصعوبات والمعوقات المتعددة , وبينت إلتزامها وسعيها, ويمكن معرفتها من خلال تشريعاتها ومؤشراتها الاتية :

١-واقع التنمية المستدامة من خلال القوانين والتشريعات :

أ- قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ [٣٠].

إذ تضمنت المادة (٢) من هذا القانون الأهداف والوسائل والعناصر الأساسية للعمل الاستثماري في العراق وبين في الفقرة (٣) منه إلى ضرورة تنمية الموارد البشرية حسب متطلبات السوق وتوفير فرص العمل للعراقيين, وقد أوضح القانون التفاصيل الخاصة بالعمل الاستثماري في العراق كما أشار إلى إنشاء نافذة واحدة للمستثمرين في الفقرة (ثالثا) المادة (٩) منه وبطبيعة الحال فقد ركز القانون على الطبيعة الاقتصادية للاستثمار وخلق فرص عمل للعراقيين وتبسيط الإجراءات القانونية والإدارية والإجرائية للعمل الاستثماري ,كما أن الأسباب الموجبة للقانون أشارت وبوضوح إلى إن تشريع القانون لغرض دفع العملية التنموية الاقتصادية والاجتماعية , وأيضا تنمية الموارد البشرية [٣١] .

ب-قانون وزارة البيئة رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٨ .

صدر هذا القانون بعد تشكيل وزارة البيئة عام ٢٠٠٣ لمعالجة المشكلات البيئية التي يعاني منها العراق, إذ جاءت المادة (٣) من هذا القانون والتي هدفت الى: (تهدف الوزارة الى حماية وتحسين البيئة للحفاظ على الصحة العامة والموارد الطبيعية والتنوع الإحيائي والتراث الثقافي والطبيعي بما يضمن التنمية المستدامة وتحقيق التعاون الدولي والاقليمي في هذا المجال) [٣٢] , وكذلك هدفت جميع مواد هذا القانون لتحقيق التنمية من خلال التعاون مع مختلف الجهات الرسمية والغير رسمية .

ت-قانون وزارة التخطيط رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٩ .

إنَّ المادة الاولى من القانون اعلاه أشارت الى أهداف الوزارة من خلال مجموعة من الفقرات والتي كان منها تطوير العملية التنموية بصورة عامة في العراق والتنمية الاقتصادية بصورة خاصة , والتي برزت أهميتها الدولية وباعتبارها ركيزة من ركائز العمل المجتمعي خصوصاً إن الأسباب الموجبة للقانون بينت الآتي : " بهدف تطوير عملية تخطيط التنمية وإنسجاماً مع التطورات الاقتصادية الجديدة للدولة , ولأجل نشر مفاهيم المعلوماتية وتطوير الأداء الحكومي وتفعيل دور التعاون الدولي في عملية التنمية ورفع كفاءة

الأداء الحكومي في إعداد الخطط وتطوير أساليب العمل الإحصائي وتكامل قواعد المعلومات والارتقاء بواقع الجودة باعتبارها المحصلة النهائية لعملية التنمية شرع هذا القانون " [٣٣] .

ث-قانون حماية وتحسين البيئة رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩ .

يهدف القانون الى حماية وتحسين البيئة من خلال إزالة ومعالجة الضرر الموجود فيها أو الذي يطرأ عليها والحفاظ على الصحة العامة والموارد الطبيعية والتنوع الاحيائي والتراث الثقافي والطبيعي بالتعاون مع الجهات المختصة بما يضمن التنمية المستدامة [٣٤] . إلا ان هذا القانون وجهت له العديد من الانتقادات ,منها الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق تختلف عن البيئة العالمية , وأن تطبيق هذا القانون لم يكن بالمستوى المطلوب .

وبالرغم من القوانين الخاصة بالتنمية المستدامة إلا إنّ واقع التنمية المستدامة في العراق يختلف عما كان مرسوماً له , وحالت دون استمراريتها بالنجاح , وهذه الظروف لها تأثير كبير ومباشر على مؤشرات التنمية في العراق, ولم يتحقق اهدافها المرسومة بصورة كبيرة على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية , وذلك بسبب التحديات التي تعرض لها , ومن أهم هذه التحديات هي مشكلة ظاهرة الفساد , إذ يحتل العراق في مؤشر مدركات الفساد العالمي مستوى الدول الاكثر فساداً , وبذلك فإن ظاهرة الفساد تمثل تحدياً جوهرياً للتنمية المستدامة . في الواقع تسهم ظاهرة الفساد في إضعاف الإطار المؤسسي وتشويه السياسات العامة الاقتصادية مما يؤدي الى إنخفاض معدلات النمو وتقليل كفاءة الاستثمار العام وإنخفاض جودة البنية التحتية التي تقود الى حرمان الاشخاص من مقومات الحياة الكريمة , فضلاً عن الاثار الاجتماعية المتجسدة بإنتشار البطالة والفقر, والمشكلة الامنية والتضخم والعمليات العسكرية وأزمة المديونية الخارجية [٣٥] .

٢- مؤشرات التنمية المستدامة في العراق بعد العام ٢٠٠٣ .

إنَّ معرفة واقع التنمية المستدامة في العراق بعد العام ٢٠٠٣ تتم من خلال تتبع اهداف مؤشراتها وهي كالاتي [٣٦] :

أ- **الهدف الاول: القضاء على الفقر:** ينتشر الفقر وعدم المساواة على نطاق واسع في العراق , ويرتفع الفقر بشكل عام في البلد الأقل نمواً , ولم يؤد جهد التصدي للفقر في العراق إلى معاجلة هذه المشكلة واشكال الحرمان المتعددة , ولا الفوارق بين الريف ومناطق الحضر.

ب-**الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع :** يعتمد العراق بشكل كبير على وارادات الاغذية , وهذا الامر يجعله عرضة للتأثر بتقلبات التجارة العالمية وبعدم تكافؤ التبادل التجاري , إذ يعاني القطاعي الزراعي والإنتاجي من مشاكل هيكلية كبيرة جعلته يتراجع بشكل كبير نسبياً , فضلاً عن إن الزراعة تشهد ممارسات غير مستدامة , كذلك تراجع القطاع الصناعي للموارد الغذائية ولا زال يواجه تحديات كبيرة وملموسة بشكل واسع .

ت-**الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه:** شهد العراق خلال العقود الأخيرة تحسناً جيداً في المؤشرات الصحية الرئيسية , ولاسيما في نطاق انخفاض معدلات وفيات الأمهات والأطفال دون سن الخامسة , ولكن ما تزال هناك تفاوتات وتحديات كبيرة في الخدمات الصحية يشهدها العراق وخاصة بعد ٢٠١٣ منذ الحرب مع داعش .

ث-**الهدف الرابع: التعليم الجيد:** لم يحقق العراق القدرة الكاملة على إحداث التحول المنشود في مجال التعليم بالرغم مما يشهده من زيادة في معدل الالتحاق بالمدارس , إذ يعاني العراق من إتباع اساليب التعليم القدمية والمتأخرة , وكذلك التأخر في البنى التحتية التعليمية والفساد التعليمي التي تحد من المؤهلات التي ممكن أن يحقق العراق تقدم بها [٣٧].

ج- **الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين:** ما زال العراق يواجه حواجز هيكلية تشكل عقبة امام تحقيق المساوة بين الجنسين , ولا تزال المرأة تواجه تأخر كبير في المشاركة الاقتصادية ولاسيما الشابات , هذا الأمر يعود إلى القيود المجتمعية التي تحول دون حصول المرأة على استقلاليتها وتمتعها بكافة الحقوق .

ح- **الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية** : يواجه العراق تحديات كبيرة في ندرة المياه , بفعل التداخل الحدودي والصراعات الإقليمية التي يواجهها وتغير المناخ وغيرها من العوامل الطبيعية والهيكلية فضلاً عن النمو السكاني والطلب المتزايد على الموارد المائية والتوسعات العمرانية.

خ- **الهدف السابع: طاقة نظيفة بأسعار معقولة:** احرز العراق تقدماً على مستوى الحصول على الكهرباء للسكان تصل إلى ١٠٠% , ولكنه يواجه تحديات ساعات التزويد التي تعد منخفضة جداً تصل مناطق معينة إلى (١٢ساعة) باليوم الواحد في بعض المناطق , وكذلك النمو في الاستهلاك المنزلي للطاقة بشكل كبير ولكن يواجه تحديات ملموسة.

د- **الهدف الثامن: العمل اللائق والنمو الاقتصادي:** لم يحقق العراق النمو الاقتصادي المرجو لتحقيق متطلبات توفير فرص العمل المنتجة واللائقة , إذ يشهد التخطيط الاقتصادي في العراق حالة عزلة عن السياسات الاجتماعية وهياكل الحوكمة التي من الممكن إن تحقق المساواة في الفرص وتحقيق الازدهار الاقتصادي , إذ بقى العراق يعتمد مفرطاً على النفط وتراجع القطاعات الانتاجية الاخرى .

ذ- **الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية:** يعاني العراق من ظروف التعثر الاقتصادي , وتراجع التصنيع المستدام وتزايد معدلات البطالة , وضعف امكانيات استغلال واستخدام الموارد الطبيعية, هذه الأمور اضعفت من مستوى البنى التحتية .

ر- **الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة:** يشهد العراق على مستويات الدخل والحصول على الموارد والخدمات والمشاركة في الحياة السياسية تفاوتات بعيدة , والتي تبرز من خلالها فوارق واوجه عدم مساواة بين الجميع , ونتج عنه تقوض التماسك الاجتماعي والازدهار والاستقرار السياسي , هذا الأمر يعود إلى ضعف الدولة في ضمان المساواة في الحقوق كافة .

ز- **الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة :** يشهد العراق توسع عمراني غير مخطط في جميع انحاء البلد , بفعل الفقر وتغير المناخ والصراعات, فخلال العقدين الأخيرين برزت ظاهرة التوسع غير القانوني على المناطق الزراعية المحيطة بالمدن , وانتشار السكن العشوائي في محيط اغلب المدن, وما تزال الخدمات العامة تشكل مشكلة بالنسبة لتحسين اوضاع الناس , من ثم ما زالت الفوارق مستمرة في امكانية حيازة أرض أو سكن , والحصول على الخدمة والاستفادة من بنية تحتية جيدة النوعية والخروج إلى مساحات عامة بيئية نظيفة .

س- **الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان:** إن هذا الهدف يمثل أنموذج التنمية المستدامة بأسره , أي يختصر التنمية المستدامة , والعراق من البلدان الاستهلاكية ذات الدرجة المرتفعة , ولم تتوفر فيه انماط استهلاك متوسطة أو جيدة , وكذلك أن اساليب الإنتاج غير مستدامة من خلال تزايد ندرة المياه وزيادة استخدام الطاقة الأحفورية وما تؤدي من انبعاثات , وانتاج النفايات , من ثم كل هذه الأمور زادت من حجم التلوث الذي يعاني منه العراق لحد الأن .

ش- **الهدف الثالث عشر: العمل المناخي:** يمتاز مناخ العراق بالتنوع والتطرف , إذ يتنوع بسبب التضاريس المختلفة بين وسط وجنوب العراق وشماله, ويتطرف بالتباين الكبير في درجات الحرارة عبر فصول السنة بل وحتى أيامها , ونتيجة هذا التباين تولدت مشاكل مناخية كبيرة فتعرض عدد غير قليل من السكان لمخاطر ندرة المياه والجفاف , وقد أثر هذا الأمر في فرص العراق الاستثمارية .

ص- **الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء:** يواجه العراق تحديات مائية كبيرة وتلوث بحري كبير, جراء انشطة التنمية البحرية والساحلية , وكذلك يواجه العراق من الناحية البيولوجية بفعل الصيد المفرط وغير القانوني نفوق الاسماك . ولم يشهد العراق رقابة ادارية قوية للحد من هذه الأمور من ثم من الممكن إن تؤثر هذه التحديات والمشاكل على أجيال اليوم والمستقبل والازدهار المائي [٣٨] .

ض- **الهدف الخامس عشر: الحياة في البر:** يشهد العراق تراجع في مستويات التنوع البيولوجي , من ناحية التصحر وتدهور الراضي الزراعية, وتدهور النظم الأيكولوجية , كل هذه الامور أثرت سلبياً على مناخ الانسان الصحي والرفاهي والعراق يشهد تراجعاً إدارياً للأراضي على النحو المستدام .

ط- **الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية:** يعاني العراق على مستوى هذا الهدف من مشاكل عدة تتمثل الدرجة الأولى في ضعف سيادة القانون , وعدم الالتزام بصورة كبير في الاتفاقيات والالتزامات العالمية لحقوق الانسان فضلاً عن ظروف القتل والتهجير والنزوح لنسبة كبيرة من السكان , هذه العوامل حدت من قدرة العراق على التقدم في هذا الهدف نتيجة الفساد السياسي والإداري في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية , وضعف المشاركة السياسية لجزء كبير من فئات المجتمع .

ظ- **الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف:** يواجه العراق تحديات جسيمة في توظيف وسائل التنفيذ على الصعيد الوطني , فما زالت القدرات شبه محدودة , نتيجة إن الهيكل الاقتصادي العراقي غير مدعوم بشكل كبير من الوحدات العالمية .

وبالرغم مما تقدم فقد سعت الحكومة العراقية بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي في ٢٨ كانون الثاني ٢٠٢٠ وبالتعاون أيضاً مع وزارة التخطيط لتعزيز دمج اهداف الامم المتحدة للتنمية المستدامة في العراق عبر تعميم مؤشرات اهداف التنمية المستدامة الـ(١٧) والتي سيضمن التركيز على توطين مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ودمج (أجندة ٢٠٣٠)(•) بشكل فعال في إطار عمل استراتيجية العراق الوطنية الموضوعة لتمكين العراقيين من العيش في بلد آمن , وخلق مجتمع موحد يحظى باقتصاد متنوع وتعزيز بيئة مستدامة تتحقق فيها العدالة والحكم الرشيد والعدل والمؤسسات القوية في العراق, وسيشمل العمل المتصل بذلك وضع مصفوفة تخطيط وتوطين لمؤشر الهدف (١٦) (••) , والتقدم المستمر نحو تحقيق رؤية العراق لعام ٢٠٣٠ [٣٩] .

ثانياً:- مشكلة ظاهرة الفساد في العراق بعد العام ٢٠٠٣ ومدركاتها .

١- مشكلة ظاهرة الفساد في العراق .

تُعَد ظاهرة الفساد بكل الوانه السياسي والمالي والاداري والاجتماعي من أكبر التحديات التي تستنزف الموارد المادية والبشرية لأي بلد في العالم , ويُعد العراق من اكبر الدول في العالم التي تواجه تلك الظاهرة بعد العام ٢٠٠٣ نتيجة لإنهيار الدولة العراقية جَرّاء الإحتلال الأمريكي , وكذلك إنهيار منظومة القيم الإدارية والإجتماعية والاقتصادية , ومن هنا فقد أستشرى الفساد المالي والإداري في جميع مفاصل الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣ بصورة سريعة , ابتداءاً من إدارة سلطة الائتلاف المؤقتة وإنتقاله الى الحكومات المتعاقبة التي حَكمَت وتحكم العراق [٤٠] .

وبالرغم من إجراء الانتخابات العامة وتأليف الحكومات المتعاقبة , إلا أن ضعف هذه الحكومات ساهم في تفشي ظاهرة الفساد , ... وقد أدى ضعف حكم القانون وترهل الادارات وإستعدادها للإضرار بالمال العام , وغياب ضوابط وأنظمة تكفل المصالح العامة وتصون الاداء الاقتصادي من أية مخالفات أو تدخلات غير مشروعة الى تراكم ظاهرة الفساد بكل أشكاله [٤١] .

إذ مثل الفساد المالي والإداري عائقاً وتحدياً ما بعد العام ٢٠٠٣ فقام بإستنزاف الإيرادات العامة , وفاقم من التشوهات الهيكلية في ظِلّ غياب الشفافية الإقتصادية لعمل السوق مع سيطرة القطاع العام في ظِلّ أقتصاد ريعي في العراق ... وإنَّ اخطر أنواع الفساد هو القائم على أساس الاختلافات الثقافية , والتي متأتية من التنشئة , إذ إنَّ أساس طبيعة التنشئة هي كيفما تبني سيكون الناتج , أي كيفما يكون تنشئة

المجتمع تكون القيادة , فالاختلافات الثقافية هو اخطر أنواع الفساد لأنه يعني تغليب فئة على فئة أو مجموعة على مجموعة [٤٢] .

إنَّ ملفات الفساد في العراق كثيرة ومتعددة ومتشعبة وموزعة على جميع الوزارات العراقية , ويمكن عَدّ واقع الفساد في وزارة الدفاع من اهم الملفات المهمة والقائمة على الهدر في شراء الاسلحة والاعتدة , ويمثل اختلاسات ضخمة للمال العام من خلال احتساب رواتب الاشخاص غير الموجودين في الخدمة . وكذلك فساد صفقات السلاح كـ(صفقة سلاح المدرعات الاوكرانية عام ٢٠٠٨) والتي تعد من اكبر فضيحة واخطر عملية فساد [٤٣] .

إنَّ واقع الفساد في العراق شَكّل ظاهرة جديدة تتصل بمعنى إبادة الدولة والمجتمع والحياة معاً , إذ أن الفساد المالي والاداري والاخلاقي وحتى السياسي المستند الى ضعف وتلاشي المسؤولية عن المال العام قد أدى الى فوضى في تصريف الاموال في مرافق الدولة , إذ قد شجع وأنشأ الاحتلال انماطاً عديدة من الفساد في كيان الدولة العراقية , إذ تقلص دور الدولة في السيادة على مصادر مواردها وثروتها الطبيعية ....., فضلاً عن ظاهرة الحرائق التي برزت على السطح بشكل واضح في المؤسسات الحكومية [حريق في وزارة النفط عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠١٩], والتي تشير في مجملها الى محاولات مقصودة ومتعمدة لإخفاء الاثار وتدمير الادلة على جرائم السرقة والفساد [٤٤] .

٢- مدركات ظاهرة الفساد في العراق بعد العام ٢٠٠٣ .

يُعد الفساد عدوَ اولاً للدولة , لا يقل خطورته عن الارهاب , كما إن للفساد تداعيات سلبية على التنمية المستدامة في العراق في مرحلة إعادة الاعمار والبناء بعد ظاهرة عدم الاستقرار التي شهدها العراق منذ العام ٢٠٠٣ , إذ احتل العراق مراتب متأخرة في المؤشرات العالمية من بين أسوأ الدول الذي يستشري فيها الفساد . إذ احتل العراق المرتبة (١٦٨) من بين (١٨٠) دولة في مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٨ , مقارنة بعام ٢٠١٧ الذي حلَ فيه في المركز (١٦٩) , وكانت اعلى درجة للعراق في مؤشر الفساد لعام ٢٠٠٧ في المرتبة(١٧٨) , بينما سجل أدنى مستوى له في عام ٢٠٠٣ في المرتبة (١١٣) . أما في العام ٢٠١٩ فقد احتل العراق المرتبة (١٦٢) من مجموع (١٨٠) دولة , بينما في العام ٢٠٢٠ جاء في المرتبة (١٦٠) [٤٥] . أما مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢١ فقد جاء في المرتبة (١٥٧) من بين ١٨٠ دولة , أما في العام ٢٠٢٢ فقد احتل العراق المرتبة السابعة بين جميع الدول العربية , إذ جاء العراق في المرتبة (١٥٧) في المؤشر عالمياً [٤٦] .

وقد جاءت اللمحات الأولية لمؤشر مدركات الفساد ٢٠٢٢ ان واقع العراق بعد ما وصف ب" سرقة القرن" ستكون ظاهرة بقوة في تقييم العراق لاسيما في اليات تعامل الحكومة مع مبدأ قانوني مرفوض دوليا قائم على اطلاق سراح المتهم بعد استرداد الأموال منه باعتبار ان الأهم في جرائم مكافحة الفساد عراقياً – كما يبدو من القرارات الأخيرة للقضاء العراقي– تتمثل في استرداد الأموال وليس في إيقاع جريمة تعادل جزاء الاعتداء على المال العام, وربما يكون للحيثيات القضائية ما يدعمها, لكن توصيف ذلك كمعيار من معايير

الحكم الرشيد في انفاذ القانون تقرأ بشكل عكسي دولياً , وهذا ما يمكن ان يؤثر كلياً على منهجية تحليل المصاعب العراقية من قبل البنك والصندوق الدوليين ومن ثم البنك الفيدرالي الأمريكي او البنك الاتحادي الأوربي, لذلك فإنَّ ما ورد في تقييم العراق ٢٠٢٠ ان القضاء العراقي (مسيساً) وان الجهات الرقابية غير قادرة على الاتيان بما التزمت به الدولة العراقية في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد [٤٧] , كل ذلك يتطلب جهوداً عراقية متعددة الأطراف, حكومية, قضائية, مجتمع مدني, لإيضاح حقائق تحليل أصحاب المصالح في عدم الاتيان بنظام (نزاهة وطني), وعجز استراتيجيات مكافحة الفساد عن طرح مصفوفة الحلول التطبيقية المثلى للامتثال العراقي وفقا لأدلة العمل المنشورة عن التزامات الدول في اتفاقية مكافحة الفساد وما يدور في اجتماعات دولية , بعدها يمكن للمحليين العراقيين إعادة تدوير احاديثهم عن الشفافية الدولية ومكافحة الفساد والإجراءات التي يمكن ان تعتمد من قبل الجهات الدولية للتعامل مع الدولار في العراق او إعادة جدولة ديونه الخارجية وما لهما تأثيرات كبرى على السوق العراقي ومعيشة الشرائح الاجتماعية الأكثر هشاشة للفقر [٤٨] .

المطلب الثاني :- آليات التنمية المستدامة في معالجة ظاهرة الفساد في العراق .

إنَّ ظاهرة الفساد في العراق أصبحت من أكثر التحديات التي تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ(١٧) وخصوصاً الهدف (١٦) وذلك لقربه من الواقع العراقي , بل وساعدت على انتاج التخلف من جديد وتعميق الهوة بين الدول المتقدمة والعراق . وسنعمد في هذا المطلب الى التطرق الى أهم الآليات التنموية لمكافحة ومعالجة ظاهرة الفساد في العراق , من خلال الآتي :

أولاً:- الآليات التنموية السياسية المستدامة .

تتعدد الآليات التنموية السياسية المستدامة وتختلف درجة أهميتها من مجتمع لآخر حسب درجة الفساد ومؤشر التنمية في كل مجتمع . وعموما يمكن ذكر أهمها فيما يأتي :-

١- سياسات الحكم الصالح [•] .

إنَّ الحديث عن الحكم الصالح وبروزه كمفهوم لصيق بتحقيق التنمية البشرية الشاملة المستدامة , يتبين إنَّ المصطلح المذكور وُلَد مع الدعوات الجديدة الى إعادة بناء الديمقراطية , وتبني الاصلاحات الاقتصادية على أساس أقتصاد السوق , وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص , بالإضافة الى المطالبة بزيادة حجم مشاركة الجمهور في العملية السياسية والاقتصادية من خلال تجمعات مجتمعية ناطقة بإسمه ومعبّرة عن رأيه هي منظمات المجتمع المدني , والتي تعد اللبنة الاساس في بناء مجتمع التنمية المستدامة في ظِلّ أطر عمل تتسّم بالشفافية والمساءلة والتعاون في إقامة العدل لتحقيق مصلحة عموم الافراد . إذ يُعرف الحكم الصالح على أنه: (نسق من المؤسسات المجتمعية المعبّرة عن الناس تعبيراً سليماً , وتربط بينها شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة في النهاية بواسطة الناس , وتستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس). [٤٩] .

ورغم اهمية الحكم الصالح أو(الحكم الرشيد) في تحقيق اهداف التنمية المستدامة إلا ان فشل التجارب التنموية في الكثير من البلدان النامية , ومنها البلدان العربية كان وراءه سياسات عامة تتصف بالارتجالية وعدم الوضوح والتخبط وان كانت هذه السياسات في اتجاهها العام هي سياسات تعليمية وصحية وخدمية ولكن مسارها كان خاطئاً وحتى الكثير من الدول ذات الوفرة المالية لم تستطع ان تحقق مستويات متقدمة من التنمية رغم وجود الموارد الطبيعية كما في العراق رغم كل العوائد النفطية في هذا البلد [٥٠] . ومن أبرز العوامل التي عملت بشكل واضح على الحد من تطبيق مفهوم الحكم الصالح في العراق والتي يمكن إيجازها بما يأتي [٥١] :

أ- **الواقع الامني** : وهي جميع الاجراءات التي تتبناها الدولة من اجل تأمين سلامة سكانها , وهي تهيئة الامن الاقتصادي, البيئي , السياسي ؛ إذ شهد العراق بعد العام ٢٠٠٣ تدهور الحالة الامنية بشكل كبير والذي انعكس على مختلف الصعد الامر الذي قاد الى التأثير الكبير على عدم نجاح أغلب مؤشرات ومعايير الحكم الصالح في العراق , وأنعكس سلباً على تراجع مؤشرات التنمية المستدامة .

ب-**الفساد المالي والاداري** : على وفق مؤشر الفساد الذي تعتمده منظمة الشفافية الدولية فقد جاء العراق في العام ٢٠٠٦ في المرتبة قبل الاخيرة , وفي العام ٢٠١٠ و٢٠١٢ والذي شمل (١٧٦) دولة حصل تحسن نسبي في مؤشر الفساد الخاص بالعراق إذ كان (١,٨) درجة وقد احتل العراق المرتبة ١٦٩ عالمياً في العام ٢٠١٧ من بين (١٨٠) دولة [وفي العام ٢٠٢٠ احتل العراق المرتبة (١٦٠)من بين ١٨٠ دولة عالمية والمرتبة السادسة عربياً] ومن هذا يظهر مدى الضعف الاداري للمؤسسات والوزارات العراقية مما يجعلها تبتعد عن مفهوم الحكم الصالح وتحقيق التنمية المستدامة.

ج- **الترهل الوظيفي:** يعد الترهل الوظيفي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ من متناقضات الحكم الصالح ,لأنه يعكس حالة عدم الاستخدام الامثل للموارد الإقتصادية المتاحة في البلد ولاسيما البشرية منها وهذا يؤدي الى إضاعة فرص تحقيق التنمية المستدامة .

إنَّ واقع سياسات الحكم الصالح في العراق بعد ٢٠٠٣ لم تتحقق بشكل واضح , نتيجة القصور في رسم سياسات عامة يمكن من خلالها بناء تنمية مستدامة تعالج ظاهرة الفساد ومناهضتها داخل مؤسسات الدولة .

٢- تفعيل مؤسسات المجتمع المدني .

إنَّ تفعيل مؤسسات المجتمع المدني سيسمح بمشاركة المجتمع في رسم السياسات العامة مما يضفي الشفافية على عمل السلطة السياسية والجهاز الإداري في تسيير الموارد لتحقيق التنمية البشرية المستدامة , كما أنه أداة للتعبير عن حرية ومصالح الأفراد والجماعات , وتحقيق المشاركة الاجتماعية والسياسية , وحرية المبادرة والمساهمة في تنمية المجتمع , لذلك فهو يؤمن بيئة مساعدة ومنظمة للعمل الإنساني غير الربحي يعمل فيها الناس باختيارهم الخاص , كما يساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيد للحكم من خلال

علاقاته بين الفرد والحكومة من خلال تعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية , والتي يمكن استخدامها [في معالجة ظاهرة الفساد بكل أشكاله] وفقاً للآليات الاتية [٥٢] :

أ- التأثير على السياسات العامة من خلال تعبئة جهود جماعات من المواطنين وحثها على المشاركة في الشأن العام.

ب-مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة على أداء أفضل للخدمات العامة وتحقيق رضى المواطنين .

ح- العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون وحماية المواطنين من تعسف السلطة .

خ- تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية من خلال إكساب أعضائها قيم الحوار وقبول الآخر ومساءلة القيادات .

وبالرغم من تشكيل مؤسسات المجتمع المدني بعد العام ٢٠٠٣ وفقاً للدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ حسب المادة(٤٥/أولاً) " تحرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ودعمها وتطويرها واستقلالها بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الاهداف المشروعة لها وينظم ذلك بقانون" [٥٣] , إلا انها واجهت معوقات عرقلت من عملها وأنشطتها وخاصة في المجال التنموي , اذ يمكن حصرها بالاتي [٥٤] :

- افتقار بعضها للهياكل التنظيمية وآلية العمل المتكاملة لحداثة التجربة في العراق .
- تحويل بعض المؤسسات الى مؤسسات شخصية وشعبية من خلال استقطاب الاصدقاء والاقارب .
- اتخاذ بعض المنظمات غطاءً لنشاطات تجارية وشخصية لغرض الكسب الخاص .
- غياب الديمقراطية داخل الكثير من هذه المنظمات وعدم اجراء الانتخابات لهيئاتها القيادية .

إنَّ واقع مؤسسات المجتمع المدني في العراق بعد العام ٢٠٠٣ لم تأخذ دورها التنموي في معالجة ظاهرة الفساد بشكل حقيقي , وذلك بسبب التحديات والمعوقات التي عرقلت من دور تلك المؤسسات , ومن هذه التحديات توقف العديد من السياسات العامة التي تتعلق بتطور تلك المؤسسات؛ منها التجاوز على المال العام المخصص لتلك المؤسسات, وهذا ينعكس على تمويلها, والتي انعكست بذلك في ضعفها في مكافحة ظاهرة الفساد في العراق.

٣- الآليات التنموية الاقتصادية المستدامة .

للتنمية الاقتصادية المستدامة آليات تتضمن سياسات عامة يمكن من خلالها معالجة ظاهرة الفساد في العراق بعد العام ٢٠٠٣ , إذ تهدف تلك المعالجة تحسين جودة البيئة الاقتصادية وإستدامتها , والتي يمكن تتبعها من خلال الاتي :

أ- تفعيل دور القطاع الخاص .

إنَّ التَغيير السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ , أدى إلى التَغيير الإقتصادي والتحول نَحو آليات السوق وتَفعيل دور القطاع الخاص [٥٥] . إذ إنَّ القطاع الخاص شريك أساسي وهو الميزان الذي يتجدد من خلاله تحقيق الأهداف التنموية المستدامة . إذ يُعد القطاع الخاص العمود الفقري لاقتصاد السوق

, ... وإنَّ بروز دور القطاع الخاص كمحور رئيس لتفعيل النشاط الاقتصادي والقيام بدور فاعل في عملية التنمية الاقتصادية من خلال تصحيح الوضع الاقتصادي و تخفيف الاعباء التمويلية عن الحكومة وخاصة في مشاريع البنية التحتية و خلق فرص عمل جديدة أي القضاء على البطالة والفقر [٥٦] .

إلا إنَّ واقع القطاع الخاص في العراق تعرض الى التهميش وإضعاف دوره بسبب السياسات المتبعة وأصبح القطاع التجاري اليوم في العراق هو القطاع الرئيسي وليس القطاع الصناعي, بالرغم من إنَّ العراق يمتلك الموارد الاقتصادية والثروات المعدنية المختلفة ويمتلك النفط والغاز, إلا إنَّ سياسة الباب المفتوح وإغراق السوق بالمنتجات الاجنبية وغياب الدعم الحكومي والتدهور الامني والطائفي أدى الى هجرة رؤوس الاموال لرجال الاعمال العراقيين الى الخارج , والقطاع الخاص بوضعه الحالي غير قادر على النهوض بواقع التنمية الإقتصادية في البلاد وهو بحاجة الى دعم الدولة بشكل كامل [٥٧] . وإنَّ واقع الاقتصاد العراقي بقي ريعياً , وعدم وجود آليات حقيقية لتفعيل القطاع الخاص ,وعدم تحقيق التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص بدا واضحاً[٥٨] .

إذ لم تعمل الدولة على تذليل العقبات التي تقف بوجه القطاع الخاص , مما جعل دوره دور ثانوي بالرغم من إعلان التوجه الجديد نحو اقتصاد السوق الذي يمثل القطاع الخاص المحور الرئيس فيه , وهذا ما أسهم بشكل كبير في إضعاف معالجة ظاهرة الفساد من خلال تحقيق التنمية المستدامة من خلال القطاع الخاص العراقي .

ب-ضرورة تنويع القطاعات الإقتصادية المستدامة .

يُعد التنويع الاقتصادي [•]هدفاً ضرورياً بل وكافياً لتنفيذ البرامج المعنية بعملية الإصلاح الاقتصادي التنموي ومعالجة ظاهرة الفساد , إذ يُعد التنويع الاقتصادي بأنه الحالة التي تتمكن فيها جميع القطاعات الاقتصادية بتكوين الناتج بشكل متقارب وعدم الاعتماد على قطاع واحد أو اثنين في تكوين الناتج وإهمال جميع القطاعات الأخرى [٥٩] .

إلا إنّ واقع المُمارسات الإقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ لاتزال تُعاني من التناقضات الواضحة في تحديد نوع النظام المتبع كفلسفة للنظام الإقتصادي الذي يَتبناه الدستور العراقي الدائم والنافذ لعام ٢٠٠٥ في مواده الخاصة بالشأن الإقتصادي , ففي الوقت الذي يَتجه العراق نَحو تَبني آليات اقتصاد السوق , والتي توصف بالإقتصاد الديمقراطي , إلا إنَّ الواقع والممارسة تتناقض مع آليات السوق التي تهتم بترشيد الإنفاق الحكومي , والذي يتضح من الموازنات العامة جميعها [٦٠] . وبالرغم من هذا التوجه والرغبة الشديدة في التحول نحو اقتصاد السوق إلا أن واقع الحال يشير إلى تحولات شكلية , واكتفت بتطبيق سياسة نقدية ومالية برهنت التجربة العملية على أنها تجربة ضعيفة لم تساعد في إيصال الاقتصاد العراقي إلى ما هو مطلوب [٦١] .

إذ بقي الاقتصاد العراقي يعتمد إلى حد كبير على مورد إقتصادي رئيسِ هو النفط , ويمكن معرفة ذلك من ملاحظة أهمية العائدات النفطية في النشاط الاقتصادي , ومن خلال معرفة النسبة الكبيرة في إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الصادرات في الاقتصاد العراق والتي تشكل حوالي ٩٠٪ [٦٢] , وبهذا يتبين لنا إن واقع العراق الاقتصادي يعتمد على النفط في اقتصاده وهو اقتصاد إحادي الجانب , إذ يستحوذ النفط على أكثر من ثلثي الناتج المحلي , وبذلك فهو أقتصاد يعاني من جملة من الاختلالات التي أدت الى تدني درجة التنويع في الاقتصاد العراقي , وهذا ما يُشكل عقبة كبيرة في تحقيق الإستقرار ونمو وتنوع الاقتصاد , وهو يشكل تحدياً كبيراً امام تحقيق التنمية المستدامة ودورها بذلك في معالجة ظاهرة الفساد في العراق .

٤-الآليات التنموية الاجتماعية – الثقافية المستدامة .

إنَّ التنمية المستدامة في فلسفتها مفهوم إنساني أخلاقي , فهي تعتمد على تغيير في أنماط السلوك الفردي والاجتماعي, فطالما محور التنمية المستدامة هو الفرد واحتياجاته فإن الفرد أيضاً هو الاساس في بناء هذه التنمية المجتمعية . ومن هنا يمكن تتبع الآليات التنموية الاجتماعية – الثقافية من خلال الاتي :

أ- دعم التعددية الاجتماعية والثقافية .

تُعد التعددية الاجتماعية من الضروريات اللازمة لدعم وبناء التنمية المستدامة داخل المجتمعات عموماً . إذ إنَّ مفهوم التعددية الاجتماعية تنبع من اتصال جماعات ذات ثقافات متباينة تعيش في إطار مجتمع واحد [٦٣] . وتشير دعم التعددية الاجتماعية داخل المجتمع في أحد مفاهيمها المتعددة الى أحد اركان النجاح التنمية المجتمعية المستدامة , وذلك من خلال تحقيق ثقافة التعددية المجتمعية وقطع الطريق أمام الثقافة الأحادية التي تعد قوة المجتمعات والتي تعني تعايش الإنسان مع أخيه الإنسان , والنظر إليه من زاوية أخوته الإنسانية , بغض النظر عن تمايزه الإثني أو الديني أو الطائفي أو حتى المناطقي [٦٤] . ولكن هل أسهمت التعددية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في العراق ؟ .

إنّ واقع المُجتمع العراقي يتسم بالتعدد الإثني والعرقي والتنوع الديني والمذهبي , هذا التنوع الذي غالباً ما يجعل الدولة أمام فكرة الصراع والانقسامات الدائمة لا سيما إذا ما توفرت بيئة حاضنة لهذا ألنزاع , مما يجعلنا أمام حالة ألللاستقرار في الدولة , ولعل هذا التعدد في بعده الطائفي دفع إلى تحويل الطائفية في المجتمع إلى خطر حقيقي يهدد التعددية الاجتماعية وكيان الدولة ككل , والسبب يعود في تعميق تلك الظاهرة إلى التنشئة السياسية /الاجتماعية التي مارستها السلطة السياسية ما بعد عام ٢٠٠٣ [٦٥] .

وبالرغم من ان المجتمع العراقي بعد ٢٠٠٣ قد واجه بعض التحديات كالطائفية والولاءات الفرعية وضعف الهوية الوطنية , والتي جعلت من بعض فئات المجتمع للانعزال , الامر الذي أضعف من تحقيق التنمية المستدامة . ولعل فشل الخطاب السياسي العراقي الوطني بعد العام ٢٠٠٣ في إيجاد روابط مشتركة تحقق التعايش السلمي والتجانس الاجتماعي بين بعض فئات المجتمع أسهمت في إضعاف تحقيق برامج التنمية المستدامة في العراق ومن ثم القضاء على ظاهرة الفساد .

ب-تفعيل مبدأ المواطنة داخل المجتمع .

إنَّ تحقيق التنمية المستدامة لأي مجتمع تمر عِبر إنجاز مفهوم المواطنة في نمط العلاقة, وفي تحديد منظومة الحقوق والواجبات , وحينما ينجز مفهوم المواطنة تتمكن مجتمعاتنا من إنجاز وتحقيق مجتمع المواطنين الذي يحترم كل الخصوصيات الفرعية , وأنه خطا الخطوة الأولى في مشروع بناء تنميته المستدامة .(٦٦)

لكن واقع المجتمع العراقي شَهِد بعد عام ٢٠٠٣ تحدياً يعادل في خطورته كل التحديات التي ما برح العراق يواجهها , ويتمثل ذلك بتغليب الإنتماء الطائفي وتغييب روح المواطنة , وإنَّ أواصر وحدة المواطنة هي بالأساس ضعيفة نسبياً بفعل الممارسات الخاطئة للأنظمة السياسية المتعاقبة فضلاً عن إعراض النخبة في بذل ما يستحقه مشروع ترسيخ الهوية الوطنية الموحدة المنوطة به إستيعاب وتمثيل كل أطياف التكوينات الإجتماعية المتآخية عبر السنين , بصرف النظر عن كثافة أعراقها وطبيعة أديانها وطوائفها وأهمية لغاتها , فقد استيقظ على حين غرة الحس الطائفي وتفاقمت أعراض العصبيات النازعة الى كيانات سياسية متعددة ومتقاطعة تهدد الوحدة الوطنية للمجتمع (٦٧) . فلقد أدى هذا الإرتباك الى التخبط في الخطاب السياسي والاجتماعي للعديد من القوى السياسية التي أسهمت بعدم شعور المجتمع العراقي بروح المواطنة , وبذلك أدى الى ضعف تطبيق مبدأ المواطنة في ما بين أبناء المجتمع العراقي , إلا إنَّ هذا الضعف وهو" ضعف تطبيق مبدأ المواطنة " كان نتيجة سيادة الولاءات الفرعية على الولاءات الوطنية (٦٨) , إذ شكل ذلك عائقاً أمام تحقيق تنمية مستدامة يمكن من خلالها معالجة ظاهرة الفساد في العراق بعد العام ٢٠٠٣ .

الخاتــمة .

يتبين لنا من سياق البحث إنَّ التنمية المستدامة هي ظاهرة تشمل الابعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية , وهي تهدف الى إحداث تغيير مستمر في تحسين بُنية المجتمع بصورة مستمرة تصاعدياً وبنائياً وتحقيق الرفاهية في كافة مفاصل الحياة . لكن هذه التنمية تواجه تحديات خلال مسيرتها داخل المجتمع تعمل على عرقلة هذه التنمية , ومن اهم هذه التحديات هي الفساد , إذ عُدَّ الفساد ظاهرة مركبة ومعقدة وخطرة في آن واحد , تشمل الاختلالات التي تحيط بالجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع , والذي يبقى أحد التحديات التي تواجه عمليات التنمية المستدامة داخل أي المجتمع .

واقعاً إنَّ ما يتركه الفساد عموماً في العراق من آثار سيئة , تُشكل عائقاً كبيراً تواجه تحقيق التنمية المستدامة في العراق بعد العام ٢٠٠٣ , فالكثير من المشاريع التنموية المستدامة سواءً الاجتماعية أم الإقتصادية في العراق لم تستكمل بسبب الفساد المالي والإداري وحتى السياسي والاجتماعي ما انعكس على توزيع الدخل بين فئات أفراد المجتمع كافة , إذ أدى الفساد بصورة عامة الى استنزاف الإيرادات المالية وإلى خفض الإنتاجية ومعدل النمو وحجم مستوى الإستثمار وحَدّ من المنافسة وزاد من الإنفاق الحكومي . وبهذا

يتبين لنا واقعاً إنَّ الفساد يُعد إحدى المعوقات التي أسهمت بصورة كبيرة في إعاقة بناء التنمية المستدامة ,والتي لم تتمكن من مكافحة ومعالجة الفساد في العراق بعد عام ٢٠٠٣ .

أولاً:- الأستنتاجات .

بَيّنَ البحث مجموعة من الاستنتاجات حاولت بيان العلاقة بين التنمية المستدامة والفساد , وأثر الأخير في عرقلة تحقيق التنمية المستدامة في العراق بعد العام ٢٠٠٣ من خلال مجموعة محاور رئيسية وهي كالاتي :

١- إنَّ ضعف التنمية المستدامة جاء نتيجة لضعف القوانين والتشريعات المطبقة تجاهها .

٢- إنَّ سبب بروز ظاهرة الفساد في العراق بعد العام ٢٠٠٣ جاء نتيجة ضعف الرقابة القانونية , وغياب المساءلة القانونية , ليقوم أصحاب النفوذ (السلطة) باستخدام نفوذهم في إستغلال مناصبهم في غير الغايات التي منحت لهم , ومن ثم ممارسة أشكال الفساد , والذي أنعكس بذلك على تقويض بناء التنمية المستدامة في العراق بعد العام ٢٠٠٣ , وبذلك معالجتها لتلك الظاهرة .

٣- إنَّ ضعف دور التنمية المستدامة في معالجة ظاهرة الفساد في المجتمع والدولة جاء كذلك نتيجة لضعف تطبيق وتفعيل الحكم الصالح في العراق بعد العام ٢٠٠٣ عمليةً وممارسةً .

٤- إنَّ بروز ظاهرة الفساد في العراق جاء نتيجة لضعف تفعيل المنظومة الرقابية , والتي من الممكن لو تم تفعيلها يمكن ان تسهم في تفعيل التنمية المستدامة وبناء قدرات كبيرة للعراق حاضراً ومستقبلاً .

ثانياً:- التوصيات .

في بيان ما تقدم من خاتمة واستنتاجات البحث يمكن أن نخرج بمجموعة من التوصيات يمكن حصرها بالاتي :

١- العمل على تحقيق المصالحة السياسية (التسوية السياسية) على أجندة التنمية المستدامة فيما بين القوى السياسية , والتي كان من نتائج عدم تحققها كثرة الفساد وعرقلة تحقيق التنمية المستدامة.

٢- العمل على تبني سياسات عامة تنموية مستدامة هادفة (سياسية أقتصادية أجتماعية ثقافية) يمكن من خلالها معالجة ظاهرة الفساد المستشري في مفاصل الدولة العراقية من خلال المنظومة الدستورية والقانونية .

٣- العمل على نشر ثقافة النزاهة القانونية بين الهيئات والمؤسسات الحكومية الفاعلة من أجل حوكمة قوانين التنمية بصورة شاملة .

٤- على المشرع العراقي العمل على تحديث التشريعات الرقابية والقوانين الرادعة لكل من يسعى لاستخدام نفوذه السياسي في ممارسة أي شكل من أشكال الفساد في العراق من خلال تفعيل قوانين مكافحة الفساد على ارض الواقع , وإنهاء حالة الاعتبارات السياسية في ذلك .

٥- على صانع القرار السياسي العراقي تحقيق قوانين التنمية المستدامة على ارض الواقع من خلال تفعيل الخطط الاستراتيجية الوطنية من خلال إشراك مؤسسات المجتمع كافة ونكون من القاعدة الى القمة وبالعكس .

الهوامش :

• - وزارة التربية – مديرية تربية الرصافة الثانية /قسم الاعداد والتدريب – شعبة البحوث والدراسات.

[١] - بلخير آسية : التنمية المستدامة ومكافحة الفساد , بيداغوجيه للطباعة الجامعية , جامعة ماي – قالمة , كلية الحقوق والعلوم السياسية , الجزائر , ٢٠١٧ , ص ٢ .

[٢]- أيوب أنور حمد سماقه يى : التنمية المستدامة في إقليم كوردستان العراق " واقع ورؤية إستشرافية , ط ١ , غزلنووس للطبع والنشر , السليمانية ,٢٠١٧ , ص ٢٥ .

[3] - M.H. Fulekar and Bhawana Pathak and R K Kale : Environment and Sustainable Development , New York Academy of Sciences, USA , th Edition 2014 , p 33 .

[٤] - عقيلة عبد الحسين سعيد الدهان : أثر التنشئة الاجتماعية في البناء الديمقراطي , ط ١, دار ميزوبوتاميا للطباعة والنشر , بغداد , ٢٠١٤ , ص٢٢٥ .

[٥] - أيوب أنور حمد سماقه يى : المصدر السابق , ص ٢٦ .

[٦] - مجد خضر : مفهوم الاستدامة , ٢٠١٦ , من على الموقع الالكتروني https://mawdoo3.com/

2- J.kozlowski and G.Hill : Towards planning for Sustainable Development , A Guide for the Ultimate Environmental Threshold (UET) Method , Ashgate publications , Sydney , 1998, p6 .

3- The United Nations Conference on Environment and Development , Rio Declaratiomn On Environment And Development , 1992 , pp 1-4 .

[9]- P. K. Rao : Sustainable Development : Economics and Policy , Hoboken, New Jersey- USA , Wiley-Blackwell , April 7, 2000 , p p 58 -59 .

[١٠] - قادري محمد الطاهر : التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق , ط١, مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع , لبنان , ٢٠١٣ , ص ٦٩ .

[١١] – علي الدين هلال : نحو إطار نظري لتحليل عملية التنمية السياسية ، الهيئة العامة للكتاب ، الإسكندرية ، ١٩٧٨، ص ١٤٩.

[١٢] - غازي فيصل : التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث , ط١, دار الكتب للطباعة , بغداد , ١٩٩٣ , ص ص٧٩ – ٨٠ .

[١٣] – الشبكة العربية للتمييز والاستدامة : التنمية المستدامة مفهوم تعريف وأبعاد ومكونات ,٢٠٢٠ , من على الموقع الالكتروني : https://sustainability-excellence.com/

[14] – Antoine d' Autume and Katheline Schubert , Maxim in paths when the resource has an amenity value , Sorbonne ,2008 , p 3 .

[١٥] - صباح حسن عبد الزبيدي : مدخل في مضمون " الفساد . النزاهة . الشفافية " , ط١, مؤسسة ثائر العصامي للطباعة والنشر والتوزيع , بغداد , ٢٠١٧ , ص ٢٧ .

[١٦] - القران الكريم: سورة الروم ، الآية (٤١) .

[١٧] – أيمن أحمد محمد : الفساد السياسي في العراق منذ عام ٢٠٠٣ , رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , ٢٠١٢ ,ص ص ١ -٢ .

[١٨] - محمود الميالي وآخرون : الفساد الاداري والمالي " المفهوم والمظاهر ... الاسباب والعلاج " , ط١, مؤسسة الغدير الثقافية , النجف الاشرف , ٢٠٠٩ , ص ٢٠ .

[١٩] - محمود عبد الفضيل : مفهوم الفساد ومعاييره من كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية , ط١, بيروت , ٢٠٠٤, ص٨٠ .

[٢٠] - لمياء محسن : الفساد الاداري والسياسي في العراق , مجلة دراسات سياسية , العدد (١٤) , بيت الحكمة , بغداد , ٢٠٠٩ , ص ٢٨ .

[٢١] - محمد جمعة عبدو : الفساد " أسبابه – ظواهره – أثاره " والوقاية منه , ط١, دار الكتب الوطنية , بنغازي – ليبيا , ٢٠١٩ , ص ٣٠ .

[٢٢] - علي الوردي : دراسة في طبيعة المجتمع العراقي , مطبعة ثامن الحجج , إيران , ٢٠٠٩ , ص ٨٩ .

[٢٣] – فوزي حسين محمد : الفساد الإداري (أسبابه، نتائجه، معالجاته) من كتاب الفساد الإداري: أبعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية, وقائع الندوات العلمية التي عقدها قسم الدراسات القانونية خلال عام ٢٠٠٨, ط١, بيت الحكمة, ٢٠٠٩, ص ص ١٠٣– ١٠٤ .

[24]– Christina Bicchieri and John Duffy : Corruption Cycles, Policy Studies XLV , USA , 1997 , P477 .

[٢٥] - زكي حنتوش : مظاهر الفساد في السلوك اليومي للمواطن العربي – الأسباب والعلاج , المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد , ٢٠٠٣ , ص ٦ .

[٢٦] - بتصرف عن : سالم سليمان و خضر عباس عطوان : الفساد السياسي والاداء الاداري " دراسة في جدلية العلاقة " , مجلة دراسات سياسية , العدد (٢٠) , بيت الحكمة , بغداد , ٢٠١٢ , ص ٨ .

[٢٧] - حيدر علي عبدالله : مشكلة الفساد في العراق وآليات هيئة النزاهة في مكافحته ,رسالة ماجستير(غير منشورة) , كلية العلوم السياسية , جامعة النهرين ,٢٠١٣ , ص ٢٨ .

[٢٨] - هاشم الشمري و اثيار الفتلي : الفساد الاداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية , ط١, دار اليازوري للنشر والتوزيع , عمان , ٢٠١١ , ص ٨٥ .

[٢٩] - مصطفى كامل السيد : العوامل والآثار السياسية , في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية , مصدر سبق ذكره , ص ص ٢٨٧ – ٢٨٨ .

[٣٠] - للمزيد ينظر : ـ قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة٢٠٠٦.

[٣١] - سجى محمد الفاضلي و مؤيد راضي فاضل : الحق في التنمية البشرية , مجلة البحوث القانونية والسياسية , العدد (١٦) ,المجلد (٣) , جامعة د/مولاي طاهر بسعيدة , الجزائر , ٢٠٢١ , ص ٧٥ .

[٣٢] - عدنان فرحان عبد الحسين الجوارين : التنمية المستدامة في العراق " الواقع والتحديات " , ط١, مركز العراق للدراسات , الساقي للطباعة والتوزيع , ٢٠١٥ , ص ١٠٣ .

[٣٣] - سجى محمد الفاضلي و مؤيد راضي فاضل : المصدر السابق , ص ص ٧٤ – ٧٥ .

[٣٤] - عدنان فرحان عبد الحسين الجوارين : المصدر السابق , ص ص ١٠٦ -١٠٧ .

[٣٥] - احمد عبد الله ناهي و محمد أرمين كربيت : التنمية المستدامة في العراق " التحديات والمعالجات " , مجلة قضايا سياسية , العدد (٦٥) , جامعة النهرين , كلية العلوم السياسية , العراق , نيسان – آيار –حزيران , ٢٠٢١ , ص ص ١٨ -٢٠ .

[٣٦] – حسن عبد الله احمد : مؤشرات اهداف التنمية المستدامة في العراق (٢٠١٦ –٢٠٢٠) , ط١ , مركز البيان للدراسات والتخطيط , بغداد , ٢٠٢١ , ص ص ٦ –٢٢ .

[٣٧] - للمزيد ينظر: عدنان عبد الامير مهدي الزبيدي : السياسات العامة والتنمية البشرية المستدامة في العراق " الواقع –والتحديات- والمستقبل" , ط١ , دار أمجد للنشر والتوزيع , عمان – الاردن , ٢٠٢١ , ص ص ٢٣٤ -٢٥٤ .

[٣٨] - للمزيد ينظر : جمهورية العراق :وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات , برنامج الامم المتحدة الانمائي , خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق , الجزء الاول , ٢٠١٩ , ص ص ٦٦ – ٦٩ .

• - الاجندة لعام ٢٠٣٠ : هي الاهداف والمؤشرات المستقبلية التي تسعى الامم المتحدة في برنامجها الانمائي لتطبيقها في العراق لعام ٢٠٣٠ . الباحث .

•• - (تعزيز مجتمعات سلمية وشاملة من أجل التنمية المستدامة وتوفير فرص الوصول إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة ومسؤولة وشاملة على كافة المستويات) . ينظر : تقرير اهداف التنمية المستدامة : جمهورية العراق , وزارة التخطيط , قسم إحصاءات التنمية البشرية ,الجهاز المركزي للإحصاء , بغداد , ٢٠١٨ , ص ٣٢ .

[٣٩] - الامم المتحدة : تعميم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في العراق , برنامج الامم المتحدة الانمائي حول العالم , ٢٠٢١, من على الموقع الالكتروني :

https://www.iq.undp.org/content/iraq/ar/home/presscenter/articles/2021/01/nationalizing-the-sustainable-development-goal-indicators-in-ira.html

[٤٠] - جاسم محمد دايش : الطبقة الوسطى والمجتمع الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ " جدلية التفكك والبناء" , أطروحة دكتوراه (غير منشورة) , جامعة النهرين , كلية العلوم السياسية , بغداد , ٢٠٢٠ , ص ص ٩٩ -١٠٠ .

[٤١] - ستار جبار علاي : العراق بعد التغيير " دراسة في مشكلات الواقع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ " , ط١, دار آمنة للنشر والتوزيع , الاردن – عمان , ٢٠٢٠ , ص ص ٣١٦ – ٣١٧ .

[٤٢] - جاسم محمد دايش : المصدر السابق, ص ١٠٠ .

[٤٣] -للمزيد ينظر: موسى فرج : سنوات الفساد التي أضاعت كل شيء , ط١, الروسم للصحافة والنشر والتوزيع , بغداد , ٢٠١٥ , ص ص ١٩٧ – ٢٠٣ .

[٤٤] - ستار جبار علاي : مشكلة الفساد في العراق بعد عام ٢٠٠٣ , مجلة حوار الفكر , العدد (٤٤) , المعهد العراقي لحوار الفكر , بغداد , ايلول , ٢٠١٨ , ص ١٦٨ .

[45]- Transparency International :Corruption Perceptions Index , The Global Coalition Against Corruption , The Results at a Glance , 2021 , p 1 .

[٤٦] - باسم علي خريسان : العراق في مؤشر مدركات الفساد العالمي ٢٠٢١ , ط١, مركز البيان للدراسات والتخطيط , بغداد , ٢٠٢٢ , ص ص ٧-٨ .

[٤٧] - مازن صاحب : العراق ومدركات الفساد ٢٠٢٢ , شبكة النبأ المعلوماتية , ٢٠٢٣ , من على الموقع الالكتروني :

https://www.annabaa.org/arabic/authorsarticles/33914

[٤٨] - المصدر نفسه .

• - الحكم الصالح : هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة , وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع , وبتقدم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم , وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم . نقلاً عن : حسن كريم : مفهوم الحكم الصالح , في مجموعة باحثين : الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية , مصدر سبق ذكره , ص ٩٦ .

[٤٩] - عماد الشيخ داود : الشفافية ومراقبة الفساد : في مجموعة باحثين الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية , مصدر سبق ذكره , ص ١٦٥ .

[٥٠] - محمد علي حمود : دور السياسات العامة الرشيدة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة , مجلة العلوم السياسية , العدد (٥٧) , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , ٢٠١٩ , ص ص ٣٧٥ – ٣٧٦ .

[٥١] - عدنان عبد الامير مهدي الزبيدي : السياسات العامة والتنمية البشرية المستدامة في العراق " الواقع – والتحديات – والمستقبل" , مصدر سبق ذكره , ص ص ٧٦ – ٧٧ .

[٥٢] - زهير عبد الكريم الكايد : الحكمانية " قضايا وتطبيقات " , ط١, المنظمة العربية للتنمية الادارية , القاهرة – مصر, ٢٠٠٣ , ص ٤٨ .

[٥٣] - ينظر الدستور العراقي النافذ والدائم لعام ٢٠٠٥ .

[٥٤] - علي عبد العزيز الياسري : دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية والامن "العراق أنموذجاً" , ط١, العراق , ٢٠٠٩ , ص ص ٩٩ – ١٠٠ .

[٥٥] - مظهر محمد صالح : إشكالية الاقتصاد الانتقالي في العراق , استقطاب مالي أم اغتراب اقتصادي ,٢٠١٠, من على الموقع الالكتروني :

www.iraqieconomists.net

[٥٦] - سحر قاسم محمد : الاليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق , البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والابحاث , قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية , العراق - بغداد , ٢٠١١ , ص ٢٠ .

[٥٧] - عادل عبد الزهرة شبيب : مسيرة القطاع الخاص في العراق والدور المطلوب لتفعيل دوره في النشاط الاقتصادي , موقع المسلة , بغداد , ٢٠٢٠ , من على الموقع الالكتروني : https://almasalah.com/ar/news/200682/

[٥٨]– مظهر محمد صالح : المصدر السابق , الانترنيت .

• - يُعرف التنويع الاقتصادي بأنه : " هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاج " . ينظر : عاطف لافي مرزوك و عباس مكي حمزة : التنويع الاقتصادي " مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق" , مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية , السنة العاشرة , المجلد الثاني , العدد الحادي والثلاثون , جامعة الكوفة للإدارة والاقتصاد , العراق , ٢٠١٤ , ص ٥٧ .

[٥٩] - المصدر نفسه .

[٦٠] - جاسم محمد دايش : مصدر سبق ذكره , ص ١٦٨ .

[٦١] - بتصرف : كريم سالم حسين : الاصلاح الاقتصادي في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ " رؤية مستقبلية " , مركز البيان للدراسات والتخطيط , بغداد , ط١, ٢٠١٨ , ص ١٥ .

[٦٢] - نقلاً عن : يحيى حمود حسن : دراسات في الاقتصاد العراقي , ط١, مطبعة الساقي , مركز العراق للدراسات , بغداد , ٢٠١٢ ,ص ٥٩ .

[٦٣] - جابر سعيد عوض : مفهوم التعددية في الادبيات المعاصرة " ورقة مرجعية " , ٢٠٢٠ , بحث منشور من على الموقع الالكتروني : https://arabprf.com/?p=2684

[٦٤] -عبد الجليل زيد المرهون :التعددية الاجتماعية , ٢٠١٧ , من على الموقع الالكتروني : https://www.alriyadh.com/1585516

[٦٥] - جاسم محمد دايش : مصدر سبق ذكره , ص ص ١٠٧ – ١٠٨ .

[٦٦] - محمد محفوظ : بناء المواطنة , شبكة النبأ المعلوماتية , ٢٠١٩ , من على الموقع الالكتروني : https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/21279

[٦٧] - أمل هندي الخزعلي : المواطنة " دراسة نظرية وتطبيقية , ط١, دار الفراهيدي للنشر والتوزيع , بغداد , ٢٠١٢ , ص ١١٦ .

[٦٨] - جاسم محمد دايش : المصدر السابق , ص ص ١١١- ١١٢ .

قائمة المصادر :

أولاً:- القران الكريم .

ثانياً :- الدساتير والقوانين والتقارير.

١- الدستور العراقي النافذ والدائم لعام ٢٠٠٥ .

٢- قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة٢٠٠٦.

٣- قانون وزارة البيئة رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٨ .

٤- قانون وزارة التخطيط رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٩ .

٥- قانون حماية وتحسين البيئة رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩ .

٦- تقرير اهداف التنمية المستدامة : جمهورية العراق , وزارة التخطيط , قسم إحصاءات التنمية البشرية ,الجهاز المركزي للإحصاء, بغداد , ٢٠١٨ .

٧- جمهورية العراق :وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات , برنامج الامم المتحدة الانمائي , خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق , الجزء الاول , ٢٠١٩ .

ثالثاً:- الكتب العربية .

١- أمل هندي الخزعلي : المواطنة " دراسة نظرية وتطبيقية ,ط١, دار الفراهيدي للنشر والتوزيع , بغداد , ٢٠١٢ .

٢- أيوب أنور حمد سماقه يى : التنمية المستدامة في إقليم كوردستان العراق " واقع ورؤية إستشرافية , ط١ ,غزلنووس للطبع والنشر , السليمانية, ٢٠١٧ .

٣- باسم علي خريسان : العراق في مؤشر مدركات الفساد العالمي ٢٠٢١ , ط١, مركز البيان للدراسات والتخطيط , بغداد , ٢٠٢٢.

٤- حسن عبد الله احمد : مؤشرات اهداف التنمية المستدامة في العراق (٢٠١٦ –٢٠٢٠) , ط١ , مركز البيان للدراسات والتخطيط , بغداد , ٢٠٢١ .

٥- زهير عبد الكريم الكايد : الحكمانية " قضايا وتطبيقات ", ط١, المنظمة العربية للتنمية الادارية , القاهرة – مصر, ٢٠٠٣ .

٦- سحر قاسم محمد : الاليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق , البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والابحاث , قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية , العراق – بغداد , ٢٠١١ .

٧- ستار جبار علاي : العراق بعد التغيير " دراسة في مشكلات الواقع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ " , ط١, دار آمنة للنشر والتوزيع , الاردن – عمان , ٢٠٢٠ .

٨- صباح حسن عبد الزبيدي : مدخل في مضمون " الفساد . النزاهة . الشفافية " ,ط١, مؤسسة ثائر العصامي للطباعة والنشر والتوزيع , بغداد , ٢٠١٧ .

٩- عقيلة عبد الحسين سعيد الدهان : أثر التنشئة الاجتماعية في البناء الديمقراطي , ط١, دار ميزوبوتاميا للطباعة والنشر , بغداد , ٢٠١٤ .

١٠- علي الدين هلال : نحو إطار نظري لتحليل عملية التنمية السياسية ، الهيئة العامة للكتاب ، الإسكندرية ، ١٩٧٨ .

١١- علي الوردي : دراسة في طبيعة المجتمع العراقي , مطبعة ثامن الحجج , إيران , ٢٠٠٩ .

١٢- علي عبد العزيز الياسري : دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية والامن "العراق أنموذجاً" , ط١, العراق , ٢٠٠٩ .

١٣- عدنان فرحان عبد الحسين الجوارين : التنمية المستدامة في العراق " الواقع والتحديات " , ط١, مركز العراق للدراسات , الساقي للطباعة والتوزيع , ٢٠١٥ .

١٤- عدنان عبد الامير مهدي الزبيدي : السياسات العامة والتنمية البشرية المستدامة في العراق " الواقع – والتحديات – والمستقبل" , ط١, دار أمجد للنشر والتوزيع , عمان – الاردن , ٢٠٢١ .

١٥- غازي فيصل : التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث , ط١, دار الكتب للطباعة , بغداد , ١٩٩٣ .

١٦- قادري محمد الطاهر : التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق , ط١,مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع , لبنان , ٢٠١٣ .

١٧- كريم سالم حسين : الاصلاح الاقتصادي في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ " رؤية مستقبلية " , ط١, مركز البيان للدراسات والتخطيط , بغداد , ٢٠١٨ .

١٨- محمد جمعة عبدو : الفساد " أسبابه – ظواهره – أثاره " والوقاية منه,ط١, دار الكتب الوطنية, بنغازي – ليبيا , ٢٠١٩ .

١٩- محمود الميالي وآخرون : الفساد الاداري والمالي " المفهوم والمظاهر ... الاسباب والعلاج " , ط١,مؤسسة الغدير الثقافية , النجف الاشرف , ٢٠٠٩ .

٢٠- مجموعة باحثين : الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية , ط١ , بيروت , ٢٠٠٤ .

٢١- مجموعة باحثين : الفساد الإداري " أبعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية " , وقائع الندوات العلمية التي عقدها قسم الدراسات القانونية خلال عام ٢٠٠٨, ط١, بيت الحكمة, ٢٠٠٩ .

٢٢- مجموعة باحثين : إنفاذ الهدف (١٦) في العراق (السلام والعدل والمؤسسات الفعالة) قراءة في الاوراق المقدمة الى الحلقات البحثية الموسومة " دعم تنفيذ الهدف ١٦ من اهداف التنمية المستدامة في العراق من خلال تحسين المساءلة والحكم الرشيد " , ط١, دار قناديل للنشر والتوزيع , بغداد , ٢٠١٩ .

٢٣- موسى فرج : سنوات الفساد التي أضاعت كل شيء , ط١, الروسم للصحافة والنشر والتوزيع , بغداد , ٢٠١٥ .

٢٤- هاشم الشمري و اثيار الفتلي : الفساد الاداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية , ط١, دار اليازوري للنشر والتوزيع , عمان , ٢٠١١ .

٢٥- يحيى حمود حسن : دراسات في الاقتصاد العراقي , مطبعة الساقي , ط١, مركز العراق للدراسات , بغداد , ٢٠١٢ .

رابعاً:- الرسائل والاطاريح الجامعية .

١- أيمن أحمد محمد : الفساد السياسي في العراق منذ عام ٢٠٠٣ , رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , ٢٠١٢ .

٢- جاسم محمد دايش : الطبقة الوسطى والمجتمع الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ " جدلية التفكك والبناء" , أطروحة دكتوراه " غير منشورة" , جامعة النهرين , كلية العلوم السياسية , بغداد , ٢٠٢٠ .

٣- حيدر علي عبدالله : مشكلة الفساد في العراق وآليات هيئة النزاهة في مكافحته ,رسالة ماجستير(غير منشورة) , كلية العلوم السياسية , جامعة النهرين ,٢٠١٣ .

خامساً:-المجلات الاكاديمية .

١- احمد عبد الله ناهي و محمد أرمين كربيت : التنمية المستدامة في العراق " التحديات والمعالجات " , مجلة قضايا سياسية , العدد (٦٥) , جامعة النهرين , كلية العلوم السياسية , العراق , نيسان – آيار –حزيران , ٢٠٢١ .

٢- بلخير آسية : التنمية المستدامة ومكافحة الفساد , مجلة بيداغوجيه للطباعة الجامعية , جامعة ماي – قالمة , كلية الحقوق والعلوم السياسية , الجزائر ,٢٠١٧ .

٣- زكي حنتوش : مظاهر الفساد في السلوك اليومي للمواطن العربي – الأسباب والعلاج, المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد,٢٠٠٣ .

٤- سالم سليمان و خضر عباس عطوان : الفساد السياسي والاداء الاداري " دراسة في جدلية العلاقة " , مجلة دراسات سياسية , العدد (٢٠) , بيت الحكمة , بغداد,٢٠١٢ .

٥- ستار جبار علاي : مشكلة الفساد في العراق بعد عام ٢٠٠٣ , مجلة حوار الفكر , العدد (٤٤) , المعهد العراقي لحوار الفكر , بغداد , ايلول , ٢٠١٨ .

٦- سجى محمد الفاضلي و مؤيد راضي فاضل : الحق في التنمية البشرية , مجلة البحوث القانونية والسياسية , العدد (١٦) ,المجلد (٣) , جامعة د/مولاي طاهر بسعيدة , الجزائر , ٢٠٢١ .

٧- عاطف لافي مرزوك و عباس مكي حمزة : التنويع الاقتصادي " مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق" , مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية , السنة العاشرة , المجلد الثاني , العدد الحادي والثلاثون , جامعة الكوفة للإدارة والاقتصاد , العراق , ٢٠١٤ .

٨- لمياء محسن : الفساد الاداري والسياسي في العراق , مجلة دراسات سياسية , العدد (١٤) , بيت الحكمة , بغداد , ٢٠٠٩ .

٩- محمد علي حمود : دور السياسات العامة الرشيدة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة , مجلة العلوم السياسية , العدد (٥٧) , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , ٢٠١٩ .

سادساً :- الموقع الالكتروني (الانترنيت) .

١- الشبكة العربية للتميز والاستدامة : التنمية المستدامة مفهوم تعريف وأبعاد ومكونات ,٢٠٢٠ , من على الموقع الالكتروني : /https://sustainability-excellence.com

٢- الامم المتحدة : تعميم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في العراق , برنامج الامم المتحدة الانمائي حول العالم , ٢٠٢١, من على الموقع الالكتروني :
https://www.iq.undp.org/content/iraq/ar/home/presscenter/articles/2021/01/nationalizing-the-sustainable-development-goal-indicators-in-ira.html

٣- جابر سعيد عوض : مفهوم التعددية في الادبيات المعاصرة " ورقة مرجعية " , ٢٠٢٠ , بحث منشور من على الموقع الالكتروني : https://arabprf.com/?p=2684

٤- عبد الجليل زيد المرهون :التعددية الاجتماعية , ٢٠١٧ , من على الموقع الالكتروني :
https://www.alriyadh.com/1585516

٥- عادل عبد الزهرة شبيب : مسيرة القطاع الخاص في العراق والدور المطلوب لتفعيل دوره في النشاط الاقتصادي , موقع المسلة , بغداد , ٢٠٢٠ , من على الموقع الالكتروني :

https://almasalah.com/ar/news/200682/

٦- مازن صاحب : العراق ومدركات الفساد ٢٠٢٢ , شبكة النبأ المعلوماتية , ٢٠٢٣ , من على الموقع الالكتروني :

https://www.annabaa.org/arabic/authorsarticles/33914

٧- مجد خضر : مفهوم الاستدامة , ٢٠١٦ , من على الموقع الالكتروني :

https://mawdoo3.com/

٨- محمد محفوظ : بناء المواطنة , شبكة النبأ المعلوماتية , ٢٠١٩ , من على الموقع الالكتروني :

https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/21279

٩- مظهر محمد صالح : إشكالية الاقتصاد الانتقالي في العراق , استقطاب مالي أم اغتراب اقتصادي ,٢٠١٠, من على الموقع الالكتروني :

www.iraqieconomists.net

سابعاً :- الكتب باللغة الانكليزية .

1- Antoine d' Autume and Katheline Schubert , Maxim in paths when the resource has an amenity value , Sorbonne ,2008 .

2- Christina Bicchieri and John Duffy : Corruption Cycles, Policy Studies XLV , USA , 1997 .

3- M.H. Fulekar and Bhawana Pathak and R K Kale : Environment and Sustainable Development , New York Academy of Sciences, USA , th Edition 2014 .

4- J.kozlowski and G.Hill : Towards planning for Sustainable Development , A Guide for the Ultimate Environmental Threshold (UET) Method , Ashgate publications , Sydney , 1998 .

5- The United Nations Conference on Environment and Development , Rio Declaratiomn On Environment And Development , 1992 .

6- Transparency International :Corruption Perceptions Index , The Global Coalition Against Corruption , The Results at a Glance , 2021.

7- P. K. Rao : Sustainable Development : Economics and Policy , Hoboken, New Jersey- USA , Wiley-Blackwell , April 7, 2000 .